

أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



الأحد 10 مايو 2015 (السنة الثانية والعشرون - العدد 5711)





في هذا العدد

الافتتاحية

02 - فرص واعدة لتجمع اقتصادي خليجي عربي قوي

الإمارات اليوم

03 - نجاح متواصل للدبلوماسية الإماراتية

تقارير وتحليلات

04 - أسعار النفط العالمية ودلالات الارتفاع المتواصل

05 - «فورين بوليسي»: لماذا أصبح الأسد في طريقه إلى الهزيمة؟

06 - كيف يؤثر موقف نتنياهو الضعيف في القضايا الساخنة؟

07 - فرص عودة إيران إلى أسواق الطاقة عقب رفع العقوبات

شؤون اقتصادية

08 - ارتفاع كبير للريال السعودي مقابل العملات الأجنبية

من إصدارات المركز

09 - التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية..

الإنجازات والاتجاهات المستقبلية



فرص واعدة لتجمع اقتصادي خليجي عربي قوي

برغم أن الأعوام القليلة الماضية شهدت تحسناً في مؤشرات الأداء الاقتصادي العالمي، مقارنة بالفترات الأولى لبداية الأزمة المالية العالمية، فإن هناك تساؤلات جوهرية لم تتضح أي إجابات قاطعة بشأنها، تقصّ مضاجع الاقتصاديين، ومتخذي القرار والمسؤولين في الاقتصادات الكبرى، وفي المنظمات الاقتصادية الدولية كذلك، وهذه التساؤلات تتعلق، بطبيعة الحال، بالمدى الذي وصل إليه الاقتصاد العالمي في طريقه إلى الخروج من الأزمة، ومدى قدرته على المحافظة على تقدمه البطيء نحو ذلك الخروج.

وبعد أن كانت التساؤلات، في معظم الفترات السابقة، منصبة في الأساس على الاقتصادات الكبرى، فقد أضيفت إليها تساؤلات جديدة في الآونة الأخيرة، تتعلق بالاقتصادات الصاعدة والنامية، التي لم تعد قادرة على مواصلة النمو بالمعدلات القوية نفسها التي طالما حققتها في الماضي، حتى بدأنا نسمع الآن عن تساؤلات من قبيل: هل تتمكن الصين، وباقي الاقتصادات الصاعدة، من تحقيق معدلات النمو التي تستهدفها والمحافظة عليها لفترات مستقبلية كافية؟ وهل من دور للاقتصادات النامية الواعدة في إنقاذ الاقتصاد العالمي من كبوته؟ هذه التساؤلات وغيرها الكثير، تضيء على المشهد الاقتصادي العالمي الحالي الكثير من الارتباك والإرباك.

ويبدو الضعف جلياً في حالة الاقتصاد الأمريكي، الذي أظهر وفق «مكتب التحليل الاقتصادي الأمريكي» تراجعاً في معدلات نموه في الربع الأول من العام الجاري إلى 0.2%، مقارنة بنحو 2.2% في الربع الأخير من العام الماضي، ونحو 5% في الربع الثالث من العام نفسه. وفي الصين، حقق الاقتصاد نمواً بنحو 1.3% خلال الربع الأول من العام الجاري أيضاً، وهو معدل منخفض للغاية، وإذا أضيف إليه تراجع معدلات نمو التبادلات التجارية الصينية مع الخارج، فإن الأمر يبدو مقلقاً إلى حد بعيد. وفي الوقت ذاته، يواجه الاقتصاد الأوروبي انخفاضاً في معدلات النمو، واستمراراً في معدلات البطالة عند مستويات مرتفعة، تبلغ نحو 9.8%، وتتخطى الـ 11.3% في منطقة اليورو.

إن الأعراض السلبية للأزمة المالية العالمية المستمرة حتى الآن لا تقتصر على ما يمكن رصده في المؤشرات الكمية، على الرغم من أهميتها، لكن التطور الأكثر إثارة للقلق، يتعلق بأن الأزمة وتداعياتها تسببت في تراجع اهتمام الدول بالعمل الاقتصادي العالمي المشترك، وضعف رغبتها في المشاركة بفاعلية في أنشطة وبرامج المؤسسات الدولية، مثل «البنك الدولي» و«صندوق النقد الدولي» و«منظمة التجارة العالمية»، وتزايدت هذه النزعة مع ما جلبته الأزمة من اختلاف في وجهات النظر بين الحكومات في شأن إجراءات تحفيز النمو، ودفع ذلك لظهور نهج جديد بعض الشيء في إدارة النظام الاقتصادي العالمي، عبر بروز دور كيانات مؤسسية جديدة، بدا دورها مؤثراً وطاقياً، في بعض الأحيان، على دور المؤسسات الدولية التقليدية.

وإذا كانت هذه الظروف تبدو في ظاهرها بمنزلة التحدي بالنسبة إلى الحكومات، فإنها بالنسبة إلى دول الخليج العربية تعتبر فرصة استثنائية. فمن بين المظاهر التي تولدت عن الأزمة أيضاً، أن تصاعد الاهتمام الدولي بالتجمعات الاقتصادية والتجارية الإقليمية، كآلية لفتح قنوات جديدة لتحفيز الاقتصادات الوطنية، وفي هذا السياق يبرز دور «مجلس التعاون لدول الخليج العربية»، كمظلة مؤسسية موحدة، تنطوي على اتفاقيات وخطط ورؤى مشتركة بشأن المستقبل، كأرضية صلبة يمكن لدول المجلس من خلالها إطلاق مرحلة جديدة للعمل الاقتصادي المشترك فيما بينها، تطرح مبادرات جديدة، تراعي مستجدات الوضع الاقتصادي العالمي، وتتفاعل معه بشكل آني وفعال، بما يكسب تجمعها الاقتصادي الإقليمي عمقاً وتنوعاً، ويقلص الضغوط الخارجية عليه، وتجعله أكثر استعداداً لمراحل الازدهار الاقتصادي العالمي المقبلة.

نجاح متواصل للدبلوماسية الإماراتية

مع بدء تفعيل قرار الاتحاد الأوروبي بإعفاء المواطنين الإماراتيين من شرط الحصول على التأشيرة المسبقة «شنغن» لدخول دوله، يرتفع عدد الدول التي بمقدور المواطنين الإماراتيين دخولها من دون الحصول على تأشيرة مسبقة إلى 71 دولة، فيما يعد دليلاً على نجاح النهج الذي تتبعه الدبلوماسية الإماراتية، وتجسيدا للمبادئ الراسخة التي تلتزم بها السياسة الخارجية الإماراتية، منذ نشأة اتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة في مطلع السبعينيات من القرن العشرين، التي تقوم على الاحترام المتبادل وترسيخ مبادئ التعايش السلمي والانفتاح على شعوب العالم.

هذا النهج الذي اكتسب التقدير الدولي، ساعد دولة الإمارات العربية المتحدة، على تحقيق العديد من الإنجازات الأخرى، إذ إنها تمكنت بفضلها من الفوز بحق احتضان «الوكالة الدولية للطاقة المتجددة» (آيرينا)، و«المركز الدولي لمكافحة التطرف العنيف» (هداية)، و«مجلس حكماء المسلمين»، إضافة إلى تمكنها من الفوز بحق استضافة فعاليات عالمية كبرى؛ مثل «القمة العالمية لطاقة المستقبل»، وحق استضافة «مؤتمر الطاقة العالمي 2019»، وكذلك معرض «إكسبو الدولي 2020»، وغير ذلك من مؤسسات وفعاليات ذات أهمية كبيرة على المستوى الدولي. وهو ما يعزز دورها كإحدى أبرز القوى الفاعلة، ويؤهلها لاحتلال مكانة محورية في الخريطة الدولية.

إن النجاح المتواصل للدبلوماسية والسياسة الخارجية الإماراتية على مختلف الصعد، تم تحقيقه بفضل الالتزام بعدد من المبادئ والثوابت، التي تتجلى في الكثير من الجوانب، أبرزها أولاً، الجانب الإنساني، فخلال العام الماضي بلغ حجم المساعدات الإنمائية الرسمية التي منحتها دولة الإمارات العربية المتحدة لدول أخرى نحو 5 مليارات دولار، بنسبة تصل إلى 1.17% من دخلها القومي الإجمالي، وهي النسبة الأعلى عالمياً، وهو ما رسخ اسمها كأكبر مانح للمساعدات التنموية على مستوى العالم، وهي المرتبة التي منحتها إياها لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية؛ لتعزز مكانتها كقوة خير وسلام وتنمية في العالم.

ثانياً، دعم جهود التنمية الدولية، إذ تطلق دولة الإمارات العربية المتحدة، الكثير من المبادرات التي تصب في صالح تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي يشرف عليها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة؛ كتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من الحصول على حقها في التعليم؛ انطلاقاً من النهج الذي تسير عليه، باعتبار أن التعليم حق أساسي ومفتاح كل الحقوق؛ وذلك كما يؤكد صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، حفظه الله، أن تعليم النساء يعتبر حقاً من حقوقها الأساسية؛ وفقاً لتعاليم الدين الإسلامي، مشدداً سموه على أن دولة الإمارات العربية المتحدة سباقة في تمكين المرأة من التعلم وأداء دورها الاجتماعي، وهو نهج أرسى دعائمه، المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، ويلقى اهتماماً كبيراً من صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله.

ثالثاً، جهودها في دعم السلام العالمي، حيث تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة، سباقة في دعم وتعزيز الجهود العالمية الرامية إلى إقرار الأمن والاستقرار، وحماية الشعوب من الاضطرابات والصراعات المسلحة وتداعياتها؛ ولذلك فقد كانت من أوائل الدول الداعية إلى توحيد الجهود الدولية وإيجاد آلية للتعاون لمواجهة الإرهاب التطرف. وقد نالت إثر ذلك تقديراً دولياً واسعاً، وهو ما يؤكد من جانب آخر، أن النهج الإماراتي في هذا الصدد، بات يحتذى به لدى الدول الأخرى؛ كنهج ناجح في اجتثاث الإرهاب والقضاء على مسبباته.

أسعار النفط العالمية ودلالات الارتفاع المتواصل

ما مرت به أسعار النفط العالمية خلال الأشهر الماضية يعطي عدداً من الدلالات المهمة بالنسبة إلى مستقبل أسواق النفط والطاقة العالمية، وينهي مرحلة شهدت العديد من التغيرات الدراماتيكية في الأسواق.



في شهر يناير الماضي بلغت أسعار النفط العالمية مستوى 45 دولاراً للبرميل، وكان هذا السعر هو الأدنى لها منذ المراحل الأولى للأزمة المالية العالمية، أي منذ ما يقرب من ستة أعوام كاملة. لكن في الأشهر التالية تبنت الأسعار اتجاهًا عامًا تصاعدياً قفزت عبره وبشكل متتالٍ، لتسجل ارتفاعات سريعة، تمكنت من خلالها من الوصول إلى مستوى يدور حول 65 دولاراً للبرميل في الوقت الحالي، وهو أعلى مستوى تبلغه منذ بداية العام الجاري. والمتابع لأداء أسعار النفط العالمية خلال الفترة الماضية يستخلص عدداً من الأمور المهمة، وهي:

أولاً، أن مستوى الـ45 دولاراً للبرميل هو مستوى القاع الذي بلغته الأسعار ولن تعود إليه مرة أخرى، في الأجل المنظور.

ثانياً، أنه من غير المرجح إلى حدٍ بعيد أن تعود الأسعار إلى الانخفاض مثلما حدث خلال العام الماضي مرة أخرى. ثالثاً، بل من المستبعد تماماً أن تتراجع الأسعار عن مستوى 60 دولاراً للبرميل وفقاً لمعطيات الأسواق والاقتصاد العالمي في الوقت الحالي.

رابعاً، فبالرغم من تباطؤ الطلب العالمي على النفط وضعفه، فإن هذا المتغير يبدو أنه لم يعد له تأثير كبير في الأسواق في الوقت الحالي، مقارنة بالمتغيرات الأخرى، والتعافي النسبي الذي تعيشه أسعار النفط العالمية في الوقت الحالي مقارنة بالفترات السابقة، برغم بقاء الطلب على النفط ضعيفاً يدل على ذلك إلى حدٍ بعيد. خامساً، أن فائض المعروض الذي عانته أسواق النفط العالمية طوال السنوات الأخيرة، وتسبب بشكل جوهري في توليد ضغوط شديدة على الأسعار، بدأ في الزوال شيئاً فشيئاً، ولاسيما مع التراجع المستمر في أعداد الحفارات العاملة في حقول النفط الصخري الأمريكي، وفقاً لما توضحه البيانات الصادرة عن شركة «بيكر هيووز» الأمريكية من فترة إلى أخرى.

ورجحت «إدارة معلومات الطاقة الأمريكية» انخفاض إنتاج النفط الخام الأمريكي بنحو 45 ألف برميل في شهر

مايو الجاري، ليصل إلى 4.98 مليون برميل يومياً في نهاية الشهر نفسه، وهذا الأمر ناتج بطبيعة الحال عن تراجع عدد الحفارات العاملة في حقول النفط الصخري الأمريكية إلى أقل مستوى لها منذ سنوات. وتجب الإشارة في هذا الصدد أيضاً، إلى أن بنك «مورجان ستانلي» توقع في آخر تقرير له أن يبلغ متوسط أسعار النفط العالمية نحو 60 دولاراً على مدار العام الجاري، وأن يرتفع هذا المتوسط إلى نحو 72 دولاراً للبرميل خلال العام المقبل، وهذه التوقعات تصبّ في اتجاه التراجيح نفسها التي تتوقع أن تواصل الأسعار تعافيتها خلال الفترة المقبلة، وأنها لن تعود إلى الانخفاض مرة أخرى في الأجلين القصير والمتوسط، على أقل تقدير.

في النهاية، يمكن الإشارة إلى بعض الأمور التي سيظل تأثيرها كبيراً في أسعار النفط العالمية خلال الفترة المقبلة، بالرغم من عدم ارتباطها بشكل مباشر بالعلاقة بين الطلب والعرض في أسواق النفط العالمية أهمها: سعر صرف الدولار الأمريكي، حيث أسهم ارتفاع سعر الدولار خلال العام الماضي بنسبة مهمة في تراجع أسعار النفط العالمية، لكن هذا الأمر يبدو أنه اختلف بعض الشيء خلال الأسابيع الأخيرة، حيث توقف الدولار عن الصعود، وأسهم ذلك في مساعدة الأسعار على تحقيق بعض المكاسب.

«فورين بوليسي»: لماذا أصبح الأسد في طريقه إلى الهزيمة؟

أشار الكاتب تشارلز ليستر في مقال له في مجلة «فورين بوليسي» إلى أن الانتصارات الاستراتيجية التي أحرزتها المعارضة السورية خلال الأسابيع الستة الماضية جعلت الجيش السوري والميليشيات الداعمة له في أضعف حال تشهدها منذ عام 2013. ومع ذلك، لا تزال نهاية الرئيس بشار الأسد بعيدة للغاية، فنظامه رد على الخسائر بتنفيذ مئات الغارات الجوية وهجمات الكلور والبراميل المتفجرة على ريف إدلب وحماة وحلب، وداهمت قواته البرية شرق دمشق وبعض أحياء حمص والزبداني.



يرى الكاتب أن الخسائر الأخيرة تضع ضغوطاً هائلة على الأسد، الذي يتجلى عجزه عن حشد المزيد من الجنود المتطوعين يوماً تلو الآخر، وتتصاعد حالات السخط والإحباط والاحتجاج في المناطق المؤيدة له على الساحل السوري، بينما بدأت بعض القوات الإيرانية في الانسحاب إلى المناطق التي تسهم بشكل حاسم في الحفاظ على بقاء النظام. كما يبدو ضعيفاً أيضاً من الناحية الدبلوماسية، مع إعراب روسيا عن تأييدها لعملية انتقالية تضمن أفضل فرص الاستقرار في مرحلة ما بعد الأسد. وفي الوقت نفسه، قد يفتح التقارب الإيراني الواضح مع الولايات المتحدة الأمريكية ومشاركتها المتوقعة في محادثات جنيف، بدعوة من الأمم المتحدة، الباب أمام مناقشات للتوصل إلى حل تفاوضي في سوريا. مع ذلك، لن توفر الدبلوماسية وحدها سبيلاً لإنهاء الصراع السوري، فبرغم المحادثات المتعددة التي يجريها المجتمع الدولي وراء الأبواب المغلقة، فإن الضغط العسكري داخل سوريا هو الذي سيحدد في نهاية المطاف إذا ما كان للمحادثات فرصة للنجاح.

ويشير الكاتب إلى أن الانتصارات الأخيرة تعكس تخطيطاً استراتيجياً مطولاً من قبل الثوار السوريين، وتنسيقاً غير مسبوق بين الفصائل، من ألية الجيش السوري الحر إلى الإسلاميين المحافظين والمعتدلين وغيرهم، فيما يعكس تغير وجهات نظر الداعمين الخارجيين للمعارضة، فضلاً عن بحث الولايات المتحدة عن وسيلة لإثبات التزامها المستمر تجاه حلفائها التقليديين في المنطقة. إذ يبدو أنه تمت تنحية الخلافات الدولية والأيدولوجية جانباً، على الأقل مؤقتاً؛ من أجل ضمان نجاح المعارضة السورية في ساحة المعركة. والعامل الرئيسي الذي يوحد تلك الفصائل حتى الآن، هو العزم على إقامة حكم مدني في الأراضي المحررة، ولكن هجمات النظام المتعددة جعلت الأمر مستحيلاً تقريباً، ويرجح أن يدفع استمرار الأساليب الوحشية

المتطرفين إلى استغلال الفرصة، وتنظيم «القاعدة» قد يكون الطرف الرابع. ولذلك، فقد عملت تركيا على التوحيد بين اثنتين من أكبر جماعات المعارضة في سوريا، وهما: «أحرار الشام»، و«جيش الإسلام»، وهي لا ترمي من ذلك إلى إنشاء جبهة أكثر فعالية ضد النظام فحسب، ولكن إلى حشد قاعدة إسلامية سورية تعمل كقوة موازنة ضد صعود تنظيم «القاعدة» أيضاً. وهناك الكثير من العقبات أمام هذه الاستراتيجية، وعلى رأسها تحركات «جبهة النصرة» التي تثبت ميلها الشديد إلى استغلال خطط المعارضة السورية لمصلحتها. ويهدد تنظيم «داعش» أيضاً بإحباط انتصارات المعارضة؛ فقد تسلل التنظيم الجهادي بهدوء منذ أواخر عام 2014 إلى مناطق جديدة وأقام تحالفات محلية لتوسيع نفوذه تدريجياً، ما قد يؤدي إلى إحياء الانقسامات الأيديولوجية داخل المعارضة السورية.

ويوضح الكاتب أن الوحدة الجديدة بين فصائل المعارضة السورية تمثل تطوراً إيجابياً في كفاحها ضد النظام، وفي سبيل الوصول إلى حل أفضل، يحتاج الغرب إلى توسيع مشاركته مع المعارضة وزيادة المساعدات المقدمة إلى الفصائل المقبولة، وبذل كل الجهود اللازمة لضمان استفادة الأراضي المحررة حديثاً في شمال سوريا من إقامة حكم مدني نيابي، وهو أمر يتطلب منع النظام من الاستخدام العشوائي للقوة الجوية.

في ضوء نتائج الانتخابات الأخيرة كيف يؤثر موقف نتنياهو الضعيف في القضايا الساخنة؟

تلقي نتائج الانتخابات العامة الأخيرة في إسرائيل، بظلالها على الكثير من القضايا، كالعلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، والملف الإيراني وغيرهما، ولاسيما في ظل الموقف الضعيف لنتنياهو فيها.

ويوضح الكاتب أن نتنياهو حاول جذب منافسه الرئيسي، هرتسوغ، إلى «حكومة وحدة وطنية» شاملة في سبيل تعزيز حكومته الضعيفة، لكنه لم يكن مستعداً لتقديم التنازلات التي أرادها هرتسوغ بشأن القضية الفلسطينية. واختار نتنياهو بدلاً من ذلك الميل إلى اليمين من خلال التحالف مع حزب «نفتالي بينيت» الذي يعارض بشدة قيام دولة فلسطينية.

ويشير الكاتب إلى أن العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل ستظل شائكة على الأرجح خلال الفترة المتبقية من رئاسة أوباما، إذا واصل نتنياهو مساعيه



لإفشال الاتفاق الإيراني. ويخشى الكثير من المحللين الإسرائيليين أن التوتر السائد بين نتنياهو وأوباما قد يقوض دعم الحزبين الجمهوري والديمقراطي لإسرائيل، لكن هذه اللعبة لن تنتهي بخسارة جميع الأطراف، حيث إن الاستفادة المحتمل، وفق الكاتب، هو الحزب الجمهوري، فقد يحاول الجمهوريون بمساعدة نتنياهو السعي إقناع إلى الناخبين الأمريكيين المؤيدين لإسرائيل أن وطنهم الطبيعي هو الحزب الجمهوري، وليس الحزب الديمقراطي الذي يواصل الضغط على إسرائيل لتقديم تنازلات. ومن جانبه، يتطلع معسكر نتنياهو إلى فرصة جديدة للتصالح مع الدول العربية التي تشاركه عدم الثقة بإيران.

ويجادل مسؤول إسرائيلي بارز بأن إسرائيل هي الشريك الوحيد الجدير بثقة هذه الدول، في منطقة يسيطر عليها المتطرفون الشيعة المدعومون من إيران، وكتلة إسلامية تقودها تركيا، والجهاديون المنتمون إلى تنظيمي: «القاعدة» و«داعش».

ويختتم الكاتب المقال بالإشارة إلى أن فكرة وجود تحالف في منطقة الشرق الأوسط يضم إسرائيل ضد إيران تعد مثيرة للاهتمام، ولكنها ليست هدفاً عملياً، بل هي مجرد طموح غير واقعي. فربما يتمتع نتنياهو بنفوذ قوي في الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن قاعدته هشة للغاية في الداخل.

في هذا السياق، كتب ديفيد إغناطيوس مقالاً في صحيفة «واشنطن بوست»، قال فيه: إن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو كان إحدى الشخصيات السياسية المهيمنة في الولايات المتحدة الأمريكية هذا العام، حيث وجّه الكثير من الهجمات ضد الرئيس باراك أوباما وخصومه الآخرين، من دون أن تصيبه شائبة. ولكن الأمر كان مختلفاً تماماً في إسرائيل، فبعد فوزه بفارق ضئيل في انتخابات مارس الماضي، شكل نتنياهو حكومة هشة، مساء الأربعاء الماضي، بهامش صوت واحد في البرلمان. ويتساءل المحللون

الإسرائيليون إذا ما كانت الحكومة ستدوم طويلاً. وقال نتنياهو إنه ترك منصب وزير الخارجية شاغراً من أجل زعيم حزب العمل إسحاق هرتسوغ، على أمل توسيع قاعدته البرلمانية، لكن هرتسوغ رفض العرض. ويعطي انسحاب وزير الخارجية السابق، أفيغدور ليبرمان، من الائتلاف الجديد دليلاً آخر على المشكلات التي تؤرق نتنياهو.

ويشير الكاتب إلى أن نتنياهو حافظ على وجود قوي في الولايات المتحدة يجعل من السهل تجاهل مشكلاته في الداخل، ولكن المحللين الإسرائيليين يرون أن خطابه أمام الكونجرس الذي ندد بالاتفاق النووي الإيراني، لم يعن الكثير بالنسبة إلى الانتخابات الإسرائيلية، فقد استفاد نتنياهو من المشاركة المتأخرة للناخبين المحافظين الذين شعروا بالقلق من تحذيره يوم الانتخابات حول الإقبال الهائل للناخبين العرب، لكن يبدو أن مكاسبه جاءت جزئياً على حساب الأحزاب المحافظة الأخرى، فالكتلة الأساسية من الأحزاب اليمينية والدينية المتحالفة مع نتنياهو تراجعت من 65 مقعداً في البرلمان في عام 2009 إلى 61 مقعداً في عام 2013، و57 مقعداً هذا العام. ويرى المحللون أن الفائز الحقيقي في الانتخابات الأخيرة هما اثنان من جماعات الأقلية التي لا تنتمي إلى التيار الصهيوني الرئيسي، هما: الأصوليون، والعرب الإسرائيليون.

فرص عودة إيران إلى أسواق الطاقة عقب رفع العقوبات

أشارت الكاتبة كامبرون غلين في مقال لها نشره موقع «كوارتز» الإلكتروني، إلى طموحات شركات النفط الأمريكية والغربية ورغبتها في استئناف استثماراتها في إيران، عقب التوصل إلى اتفاق نووي نهائي معها ورفع العقوبات عنها، فيما ينهي مرحلة عانت فيها إيران عدم قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي والحصول على التقنيات الحديثة، واضطرت إلى إلغاء مشروعات استكشاف نفطية ومشروعات تطوير مصافي جديدة.



«كوارتز»

إلى منح دول أوروبا فرصة لتقليل الاعتماد على روسيا في مجال الغاز الطبيعي، لكن برغم ذلك، فقد رأت الكاتبة أن هناك آثاراً سلبية لهذا الأمر، وهي:

أولاً، زيادة المنافسة على حصص الإنتاج بين منتجي ومصدري النفط حول العالم.

ثانياً، بعض الدول التي تستورد النفط الإيراني بأسعار مخفضة في ظل العقوبات، مثل: الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية وتركيا، لن تتمكن من الحصول على هذه الأسعار المخفضة، ومن ثم ستزداد تكاليف استيراد الطاقة بالنسبة إليها، ما يؤثر في تنميتها الاقتصادية.

وتطرقت الكاتبة إلى العقبات التي قد تحول دون وصول صناعة النفط والغاز الإيراني إلى قوتها الكاملة، فالصناعة تحتاج إلى استثمارات تتراوح ما بين 130 و145 مليار دولار بحلول عام 2020، وفي ضوء أسعار النفط الحالية المنخفضة فإنها ستواجه عقبات في هذا الأمر. وذكرت الكاتبة كذلك أن زيادة صادرات الغاز الإيرانية بحاجة إلى بنى تحتية باهظة التكاليف لتسهيل عملية التصدير.

وانتهت الكاتبة إلى القول: إن العلاقات بين طهران وواشنطن ستبقى متوترة، حتى في حال رفع العقوبات، حيث ستبقى بعض هذه العقوبات قائمة، في ظل دعم الحكومة الإيرانية للإرهاب وانتهاكها حقوق الإنسان، لكن إيران لاعب كبير لا يمكن إغفاله في عالم متعطش لمصادر الطاقة.

تقول الكاتبة: إن شركات النفط الأمريكية بدأت شراء النفط الإيراني في الأربعينيات من القرن الماضي بتعاقدتها مع شركة النفط «الأنجلو إيرانية»، لكن العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران تغيرت عقب إطاحة النظام في إيران عام 1979، وعقب احتلال السفارة الأمريكية في طهران، حيث فرض الرئيس الأمريكي آنذاك، جيمي كارتر، حظراً على استيراد النفط الإيراني.

وفي عام 1995 حاول الرئيس الإيراني الأسبق، هاشمي رفسنجاني، إعادة الدفء إلى العلاقات، عبر منح شركة «كونوكو» الأمريكية عقداً نفطياً، لكن إدارة الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون عرقلت الصفقة، وزادت العقوبات ضد إيران.

وفي عامي 2011 و2012 فرضت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أشد العقوبات على إيران، التي لا تزال قائمة، ومن تجلياتها، أن إنتاج إيران النفطي الذي يقدر الآن بنحو 2.8 مليون برميل يومياً، لا يمكن أن يصدر منه أكثر من 1 مليون برميل يومياً. وتواجه إيران مصاعب في تلبية احتياجاتها من الغاز الطبيعي برغم احتياطياتها الكبيرة منه. لكن هذا الوضع يبدو أنه أخذ في التغير الآن، مع اقتراب موعد الاتفاق النووي النهائي بين إيران ومجموعة (1+5)، فهناك رغبة شديدة لدى الشركات الأمريكية والغربية للعمل في إيران، حال رفع العقوبات، وفق ما يقضي به الاتفاق، ومن جانبها تطمح طهران إلى إحياء الاستثمارات الغربية في قطاعاتها النفطية، واتضح ذلك من خلال استقبالها وفوداً للشركات الغربية.

وترى الكاتبة أن صادرات النفط والغاز الإيرانية عقب الاتفاق ستكون لها آثار عدة. وقد أشارت الكاتبة إلى بعض الآثار الإيجابية لهذا الأمر، مثل تعويض آثار تعطيل الإمدادات لدى دول ومناطق الصراع، وخلق مزيد من الخيارات أمام البلدان التي تعتمد على واردات النفط، خاصة في ضوء الحاجة المتزايدة إلى النفط في الدول النامية، بالإضافة

ارتفاع كبير للريال السعودي مقابل العملات الأجنبية

الإسترليني، واليورو، والفرنك السويسري، والكرون النرويجي، والكراند جنوب إفريقي، والريال الإيراني). وبالنظر إلى المستويات التي



«العربية نت»

سجل سعر صرف «الريال السعودي» نمواً على أساس سنوي بلغ متوسطه نحو 20.4%، مقابل إحدى عشرة عملة أجنبية أخرى، وذلك بنهاية شهر مارس الماضي، مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي 2014.

سجلها سعر صرف الريال السعودي أمام العملات الأخرى وترتيبها من حيث النسبة الأكبر على أساس شهري بنهاية مارس الماضي من العام الجاري، مقابل شهر فبراير الذي سبقه، فقد تصدر سعر صرف الريال مقابل الـ «الكرون النرويجي» قائمة العملات الأعلى ارتفاعاً من حيث نسبة التغير، بنسبة تقدر بـ 6%.

فيما بلغ متوسط نمو سعر صرفه مقابل العملات الأجنبية المذكورة على أساس شهري، نحو 3.2%، وذلك مقارنة بالمستويات التي سجلها مقابل العملات نفسها بنهاية شهر فبراير الماضي. وارتفع سعر صرف «الريال السعودي»، مقابل أسعار صرف كل من: (الدولار الأسترالي، والدولار الكندي، والين الياباني، والجنيه

عجز الموازنة يواصل الارتفاع في مصر



«مباشر»

قالت وزارة المالية المصرية: إن عجز الموازنة العامة في الأشهر التسعة الأولى من العام المالي الجاري ارتفع إلى 9.4% من الناتج

المحلي الإجمالي، مقارنة بـ 7.3% في الفترة نفسها من العام السابق. وأضافت الوزارة في تقرير لها على الإنترنت، أن العجز منذ بداية العام المالي في يوليو حتى نهاية مارس (28.61 مليار دولار أمريكي)، ارتفعاً من 145 مليار جنيه في الفترة نفسها من السنة المالية السابقة.

وقال التقرير: إن الزيادة في العجز ترجع إلى «عوامل منها زيادة المصروفات الحتمية لتحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية، ما فاق أثر الزيادة المحققة في حصيله الإيرادات». وفي فبراير قال رئيس الوزراء المصري، إبراهيم محلب، إنه يعتقد أن العجز في الموازنة سيكون أقل من 10% من الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي الحالي الذي ينتهي في نهاية يونيو، ويتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4%.

ارتفاع التضخم في الصين في إبريل

ارتفع مؤشر متوسط أسعار المستهلكين في الصين إلى 1.5% في إبريل الماضي، مقارنة بعام مضى، مخالفاً توقعات السوق، ومعززاً المخاوف بشأن الضغوط التضخمية، التي يمكن أن تؤدي إلى زيادة تخفيف السياسة المالية التوسعية التي تتبعها الحكومة. وتوقع محللون، استطلعت «رويترز» آراءهم، ارتفاع المؤشر إلى 1.6% مقابل 1.4% سجل الشهر السابق. وقال المكتب الوطني للإحصاءات في الصين، أمس السبت: إن مؤشر سعر المنتجين استمر سلبياً للشهر السابع والثلاثين على التوالي متراجعاً 4.6% مواصلاً انكماش المصانع لأكثر من 3 سنوات. وكانت السوق قد توقعت هبوط أسعار المنتجين 4.4% على أساس سنوي بعد تراجعها 4.6% في مارس الماضي. وقال مسؤولون صينيون إنهم يواصلون متابعة الضغوط الانكماشية عن كثب. وأضافوا أن نسبة 1% في سعر مؤشر أسعار المستهلكين خط أحمر، لإثارة الانتباه إذا هبط التضخم عن ذلك.



«التليجراف»

التنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الإنجازات والاتجاهات المستقبلية



تأليف: مارتن هفدت
تاريخ النشر: 2014

إن جهود التنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست لم تسفر في الماضي إلا عن نتائج طفيفة. أما خطط التنمية الحالية فتشير بالإجماع إلى التنوع الاقتصادي باعتباره السبيل لضمان استقرار مستويات الدخل واستدامتها في المستقبل. وعلى الرغم من أن دول مجلس التعاون تواصل إدارة اقتصاداتها، فإن التنوع ينطوي على إنعاش القطاع الخاص من جديد، الأمر الذي يتطلب تنفيذ إصلاحات على نطاق أوسع من ذي قبل.

كما أن التنوع داخل القطاع النفطي من خلال التوسع في الصناعات المعتمدة على النفط هو أبرز ما نتج عن هذه الجهود في دول الخليج التي كان من السهل عليها نسبياً أن تسير على هذا الطريق؛ نظراً إلى ما لديها من فوائض

هناك ثلاثة عوامل وضعت مسألة التنوع الاقتصادي كأولوية سياسية لدول الخليج العربية منذ اكتشاف النفط فيها، وهذه العوامل، هي: احتمال نزوب الدخل من الطاقة الهيدروكربونية، وتذبذب أسعار النفط والطلب عليه، وكون الموارد النفطية في واقع الحال المصدر الوحيد للثروة.

وتولي دول الخليج العربية في الوقت الحالي أولوية سياسية كبرى للتنوع الاقتصادي، بل إنها تعمل على تنفيذ هذه الاستراتيجية على أرض الواقع. إلا أن التنوع الاقتصادي ليس استراتيجية جديدة لدى دول مجلس التعاون؛ فهو موضوع على جداول العمل السياسية، منذ أن أصبح النفط والغاز يعدان المصدر الأساسي والوحيد تقريباً للدخل في تلك الدول، منذ نحو نصف قرن من الزمان. ومن المشروعات البارزة في هذا الصدد: صهر الألومنيوم في البحرين، والمدن الصناعية في ينبع والجبيل بالمملكة العربية السعودية، والموانئ في دبي، والتي أقيمت في السبعينيات من القرن العشرين؛ بهدف محدد وهو تنوع الاقتصادات عن طريق استثمار أموال النفط في أصول إنتاجية أخرى.

إن التركيز السياسي مؤخراً على التنوع، تقف وراءه مجموعة من المشكلات الناجمة عن قضايا التنمية التي تميز الاقتصادات المعتمدة على النفط والغاز في دول مجلس التعاون. ومن هذه المشكلات، أنها تتبع نموذج «الدولة التوزيعية» (الريعية) الذي يعتمد على بيع المواد الهيدروكربونية، وهو نموذج تقوده وتحركه الدولة، ويؤكد توزيع الثروة، ويستخدم العمالة المغتربة على نطاق واسع، ويتسم بتأخر كبير على مستوى الأصول الإنتاجية؛ ومن ثم، فإن هذا النموذج لا يدعم المزيد من التنمية في دول مجلس التعاون من ناحيتين مهمتين: أولاً، أنه لا يولد دخلاً ثابتاً وكافياً للسكان. وثانياً، أنه لا يوفر فرص عمل للشريحة السكانية المكونة من المواطنين الشباب والمتعلمين تعليماً راقياً، وهي شريحة آخذة في النمو سريعاً في الوقت الحاضر.

التجارة بين الأقاليم المختلفة. كذلك، فإن ردود الفعل تجاه الأوضاع السياسية الطارئة في المنطقة العربية تشير إلى أن تلك الدول تبتعد بسهولة عن سياساتها المدروسة والمخططة متى تعرضت للضغوط لتعود إلى الطرق التقليدية لإدارة المشروعات التجارية؛ أي من خلال تدخل الدولة والدور المهيمن للقطاع العام؛ ومن ثم، فإن احتمال التنوع الاقتصادي من خلال إصلاحات اقتصادية محفوفة بالصعوبات السياسية يعاني تراجعاً لا يستهان به.

إلا أن هذه الخلاصة لا تنفي إمكانية تطبيق استراتيجيات التنوع بصورة تدريجية ولأغراض معينة في المستقبل. تدعو دول مجلس التعاون في الخطط الاستراتيجية ورؤى التنمية الصادرة عنها جميعها إلى المزيد من تنوع القاعدة الإنتاجية (بصرف النظر عما إذا كان هذا التنوع يتم عبر القطاع الخاص أو العام)، ما يعني وجود نية لاستثمار عائدات بيع النفط والغاز في أصول حقيقية وإنتاجية يمكن أن تؤمن تدفق الدخل للمجتمع في المستقبل، إلى جانب توفير فرص عمل للقوة العاملة الوطنية سريعة النمو.

وهكذا، فإن الخطط تنص صراحة في أهدافها على أهمية الابتعاد عن النموذج الاقتصادي المعروف الذي تقوم فيه الحكومات بتوزيع أموال النفط والخدمات بسخاء على المواطنين، فيما تشغل العمالة الأجنبية مواقع العمل في المجتمع. وعلى الرغم من الصياغة السلسة والوعود التي تعد بها الخطط لتوفير الرعاية الصحية ومستويات المعيشة بصفة عامة وفق «مستوى عالمي»، فإن الخطط توحى بأن الأجيال القادمة من مواطني الخليج، رجالاً ونساءً، يُنتظر منهم أن يتعلموا بأنفسهم، وأن ينافسوا على الوظائف، ليس في القطاع العام فحسب، ولكن في القطاع الخاص على نحو متزايد أيضاً. ويجب أن يعملوا معظم حياتهم، وأن يسهموا اقتصادياً في المجتمع.

إن تحليل خطط التنمية المتبعة في دول مجلس التعاون يشير إلى أن التنوع في أوسع معانيه يعتبر الوسيلة اللازمة للقضاء على المشكلات الجوهرية القائمة، وذلك عن طريق تقليل تقلبات الاقتصاد، وحل مشكلات البطالة، وتأمين مستويات مرتفعة ومستدامة من الدخل للمواطنين في المستقبل.

رأسمالية وهياكل حكم مركزية، مثلما هي الحال في مصانع الإسمنت المملوكة للدولة. أما أصعب ما يمكن رعايته من الصناعات فنجدته في قطاع إحلال الواردات الخاص؛ إذ إن هذا القطاع لا يمكن أن ينشأ بقرار رسمي، ولكنه يتطلب زيادة الأعمال التجارية، وخوض غمار المخاطرة من جانب القطاع الخاص نفسه. وقد كانت صناديق الثروة السيادية ضمن استراتيجية التنوع الاقتصادي التي اتبعتها دول الخليج؛ إذ إن استثمار عائدات النفط في صناعات البنية التحتية المحلية أو الدولية يتيح لدول مجلس التعاون تحويل الدخل النفطية المتذبذبة والقابلة للضوب إلى تدفق مالي أكثر استقراراً يمكن استخدامه لتنمية مجتمعاتها في المدى البعيد. ولكن يؤخذ على هذه الصناديق أنها إذا وجهت استثماراتها إلى الخارج، فإنها لن توفر فرص عمل في الاقتصادات المحلية، ولن تسهم في المزيد من التعليم والتدريب للعمالة المحلية.

إن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مدى العقود الخمسة الماضية اتخذت مجموعة من الخطوات المهمة على طريق تنوع اقتصاداتها بعيداً عن الاعتماد على النفط والغاز. فتم إنشاء بنية تحتية، ووضعت نُظم تعليمية وصحية، وأنشئت مجموعة واسعة من الصناعات التحويلية التي تخدم أساساً السوق العالمية.

ومنذ مطلع الألفية، أجريت إصلاحات اقتصادية مهمة في هذه الدول (عدا قطر والكويت) في محاولة لاجتذاب الاستثمارات الوطنية والأجنبية. إلا أن المعلومات المتوافرة تبين أن هذه الدول في وضع لايزال فيه قطاع النفط يهيمن على الاقتصاد، وأن فئة قليلة من الصناعات والخدمات التي أنشئت سوف تبقى قائمة في ما بعد الحقبة النفطية. ولذلك تظل دول مجلس التعاون في وضع يجعلها تبيع نفطها في السوق العالمية وتستخدم عائداته لاستيراد كل حاجات الحياة تقريباً وجانب كبير من العمالة اللازمة لها. ومن هذا المنظور، يمكن القول بأن استراتيجية التنوع قد فشلت.

هناك عدد من المعوقات الهيكلية التي تواجه التنوع، وهي تتعلق بسيناريوهات النمو في الاقتصاد العالمي، وازدواج النشاطات الاقتصادية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والمعوقات الكبيرة التي تعترض